

شرح قانون الإثبات المبدأ في الإثبات

الشرح والتعليق على قانون الإثبات
والإثبات الإلكتروني

معلقاً عليه بأحدث أحكام محكمة النقض

القاضي

أحمد جابر الجزار

المحام العام لدي محكمة النقض
ماجستير في القانون العام

الجزء الأول - الطبعة الخامسة



دار الأمل
للطباعة والنشر
والإعلام الإلكتروني

شرح قانون الإثبات

المبدأ فى الإثبات

الشرح والتعليق على قانون الإثبات

والإثبات الإلكتروني

معلقاً عليه بأحدث أحكام محكمة النقض

القاضي

أحمد جابر الجزار

المحام العام لدى محكمة النقض

ماجستير فى القانون العام

الجزء الأول - الطبعة الخامسة

الناشر

دار الأهرام للإصدارات القانونية

٢٦ ش شريف - وسط البلد - القاهرة

٦٦ ش قناة السويس - المنصورة

٠١٢٨١٠٠٠٠٠٣

الطبعة : ٢٠٢٤

رقم الإيداع : ١٩٠٤٦-٢٠٢٣

الترقيم الدولي : ١-٨١٨٥-٠٤-٩٧٧-٩٧٨

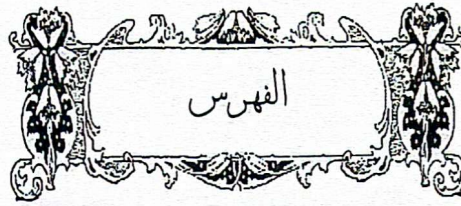
الناشر : دار الأهرام للإصدارات القانونية

جميع الحقوق محفوظة للناشر

ولا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع

أو نقله على أي نحو أو بآية طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية

أو خلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ومقوماً



١	المقدمة	
٢	تمهيد وتأصيل	
٥	الباب الأول: أحكام عامة	
٦	الشرح والتعليق	مادة ١
٧	الإثبات بمعناه القانوني	
٨	من هو المدعي	
٨	الإثبات في نطاق الحقوق الشخصية	
٨	الإثبات في نطاق الحقوق العينية	
٩	سكوت المدعى عليه عن نفي الحق المدعي به	
٩	أهمية تعيين من يحمل عبء الإثبات من الخصمين	
١٠	دور المحكمة في توجيه الخصم لتقديم الدليل	
١٠	التمسك بقواعد الإثبات ومدى تعلقها بالنظام العام	
١٢	أحكام محكمة النقض	
٥٢	الشرح والتعليق	مادة ٢
٥٢	الفرق بين التصرف القانوني والواقعة القانونية	
٥٣	الشروط الواجب توافرها في محل الإثبات	
٥٤	الشروط البديهية	
٥٤	أولاً: يتعين أن تكون الوقائع المراد إثباتها محددة	

٥٤	ثانياً: أن تكون الوقائع المراد إثباتها غير مستحيلة	
٥٥	ثالثاً: يجب أن تكون الوقائع المراد إثباتها غير معترف بها	
٥٥	الشروط الأساسية	
٥٥	أولاً: يجب أن تكون الوقائع المراد إثباتها متعلقة بالدعوى	
٥٦	ثانياً: يجب أن تكون الوقائع المراد إثباتها في الدعوى منتجة فيها	
٥٦	ثالثاً: يجب أن تكون الوقائع المراد إثباتها في الدعوى جائزة للإثبات قانوناً	
٥٧	أحكام محكمة النقض	
٦٤	الشرح والتعليق	مادة ٣
٦٧	أحكام محكمة النقض	
٧٢	الشرح والتعليق	مادة ٤
٧٢	القيود التي فرضها المشرع لإعمال النص	
٧٤	أحكام محكمة النقض	
٧٥	الشرح والتعليق	مادة ٥
٧٧	مدى وجوب إعلان منطوق الأحكام الصادرة بأحد إجراءات الإثبات إلى من لم يحضر جلسة النطق بها	
٧٩	إعلان الأوامر الصادرة بتعيين تاريخ إجراء الإثبات	
٨١	كيفية إعلان الخصم الغائب بتاريخ بدء إجراء الإثبات	
٨٢	أحكام محكمة النقض	

الفهرس

٨٥	الشرح والتعليق	مادة ٦
٨٦	أحكام محكمة النقض	
٨٧	الشرح والتعليق	مادة ٧
٩٠	أحكام محكمة النقض	
٩١	الشرح والتعليق	مادة ٨
٩٢	أحكام محكمة النقض	
٩٣	الشرح والتعليق	مادة ٩
٩٣	مدى جواز الطعن على الأحكام التمهيدية	
٩٤	تسبب الأحكام الصادرة بإجراء من إجراءات الإثبات	
٩٥	أحكام محكمة النقض	
١٠٧	الباب الثاني: الأدلة الكتابية	
١٠٨	تمهيد وتأسيس	
١١٠	أنواع المحررات وقوتها في الإثبات	
١١٠	أولاً: محررات رسمية	
١١٠	ثانياً: محررات عرفية	
١١١	حجية الإثبات المقررة للكتابة الإلكترونية والمحررات الإلكترونية الرسمية أو العرفية	
١١٣	الفصل الأول: المحررات الرسمية	
١١٤	الشرح والتعليق	مادة ١٠
١١٤	حجية المحرر الرسمي الصادر من غير موظف عام	
١١٥	حجية بيانات صحيفة الدعوى ومحضر الجلسة	

١١٥	أولاً: أن يكون محرره أو من تلقاه موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة
١١٦	ثانياً: أن يكون الموظف مختص بمقتضى وظيفته بتحرير ذلك المحرر وإعطائه الصبغة الرسمية
١١٦	ثالثاً: أن يراعى في توثيق الورقة الأوضاع التي أقرها القانون
١١٦	الأثر المترتب على تخلف أحد تلك الشروط
١١٧	الإجراءات والبيانات الجوهرية وغير الجوهرية التي يتعين اتباعها لإصباح صفة الرسمية على المحرر
١١٨	أولاً: الإجراءات التي يتعين على الموثق الالتزام بها عند توثيق المحرر
١١٨	المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل التوثيق
١١٨	المرحلة الثانية: مرحلة التوثيق
١١٨	المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد التوثيق
١١٨	ثانياً: البيانات التي يتعين على الموثق الالتزام بها عند توثيق المحرر
١٢٠	الأثر المترتب على عدم اتباع الإجراءات الجوهرية عند توثيق المحرر
١٢٢	عدم صلاحية الموظف العام لتحرير الورقة الرسمية
١٢٣	آثار المحرر الرسمي
١٢٤	أحكام محكمة النقض

١٣٩	الشرح والتعليق	مادة ١١
١٣٩	حجية الورقة الرسمية	
١٣٩	أولاً: حجية الورقة الرسمية بين الأطراف	
١٤٢	ثانياً: حجية الورقة الرسمية بالنسبة للغير	
١٤٢	حجية ما يثبتته المحضر بورقة الإعلان	
١٤٢	حجية محضر الجلسة	
١٤٢	حجية الصور الرسمية للأحكام	
١٤٢	حجية محاضر الجرد	
١٤٤	أحكام محكمة النقض	
١٥٨	الشرح والتعليق	مادة ١٢
١٥٩	سلطة قاضى الموضوع في تقدير مدى جدية المنازعة في صورة المحرر الرسمي	
١٦٠	الفرق بين أصل المحرر الرسمي وصورته	
١٦٠	حجية الصورة الرسمية الخطية أو الفوتوغرافية فى الإثبات	
١٦٠	حجية الصورة الميكروفيلم فى الإثبات	
١٦٣	أحكام محكمة النقض	
١٦٨	الشرح والتعليق	مادة ١٣
١٦٩	أولاً: الصور الرسمية الأصلية: وهي التي تنقل مباشرة من الأصل وتشمل	
١٧٠	ثانياً: حالة الصور الرسمية المأخوذة من الصور الرسمية الأصلية	

١٧٠	ثالثاً: حالة الصور الرسمية المأخوذة من الصور الرسمية للصور الرسمية الأصلية	
١٧٢	أحكام محكمة النقض	
١٧٥	الفصل الثاني: المحررات العرفية	
١٧٦	الشرح والتعليق	مادة ١٤
١٧٦	شروط المحرر العرفي للاعتداد به في الإثبات	
١٧٦	أولاً: شرط الكتابة	
١٧٧	ثانياً: التوقيع	
١٨٢	التوقيع على محرر عرفي مكون من عدة أوراق	
١٨٢	تعدد الأطراف في محرر واحد	
١٨٣	حجية الأوراق العرفية في الإثبات	
١٨٣	أولاً: حجية الأوراق العرفية بالنسبة لأطرافها	
١٨٥	السكوت ومفهومه مع قاعدة لا ينسب إلى ساكت قول	
١٨٦	مدى جواز الادعاء بالإنكار علي الخط دون التوقيع	
١٨٦	مدى جواز الادعاء بالإنكار أو التزوير على محرر عرفي مرفوع بشأنه دعوى صحة توقيع	
١٨٦	ثانياً: حجية الأوراق العرفية بالنسبة للغير	
١٨٧	الاحتجاج بالمحرر العرفي على الخلف	
١٨٨	حجية تاريخ المحرر العرفي "الاحتجاج بورقة عرفية غير مؤرخة"	
١٨٩	مدى التزام محكمة الموضوع بتحقيق الادعاء بالإنكار أو الجهالة على المحرر العرفي	

الفهرس

١٨٩	عبء الإثبات في حالة إنكار المحرر العرفي	
١٨٩	الاحتجاج بأن التوقيع على الورقة العرفية أخذ خلصة عن المحتج عليه بالورقة	
١٩١	حجية الورقة الموقعة على بياض	
١٩١	حجية صور المحرر العرفي	
١٩١	جدد الصورة الضوئية للمحرر العرفي	
١٩٢	حجية النسخة الكربونية المأخوذة من أصل الورقة العرفية	
١٩٣	حجية صور الأوراق العرفية الممهورة بخاتم شعار الجمهورية	
١٩٣	حجية صور الأوراق العرفية الممهورة بخاتم إحدى المصالح الحكومية	
١٩٤	حجية الأوراق العرفية الأجنبية	
١٩٤	موقف من احتج عليه بمحرر عرفي وناقش موضوعه:	
١٩٤	مفهوم عبارة "ناقش موضوعه"	
١٩٦	أحكام محكمة النقض	
٢٣٥	الشرح والتعليق	مادة ١٥
٢٣٦	المقصود بالغير في هذا النص	
٢٣٦	أولاً: الخلف الخاص	
٢٣٦	ثانياً: الدائن الحاجز	
٢٣٧	ثالثاً: الدائن المرتهن والدائنين المقيدة حقوقهم قبل التسجيل	
٢٣٧	رابعاً: الدائن الذي أقام دعوى بوليصية	

٢٣٨	خامساً: دائنوا المفلس	
٢٣٩	الشروط الواجب توافرها في الغير الذي يتمسك بقاعدة ثبوت تاريخ المحررات العرفية التي يحتج بها عليه	
٢٣٩	من لا يعتبروا من الغير	
٢٤٠	الأوراق العرفية التي تخضع لقاعدة ثبوت التاريخ	
٢٤٠	الطرق القانونية التي يصبح بها التاريخ ثابتاً	
٢٤١	وسائل إثبات التاريخ المثبت في المحرر العرفي	
٢٤٢	أثر ثبوت التاريخ	
٢٤٢	جزاء عدم تحقق شرط ثبوت التاريخ على الورقة العرفية	
٢٤٣	تاريخ المحرر العرفي وتعلقه بالنظام العام	
٢٤٤	أحكام محكمة النقض	
٢٥٧	الشرح والتعليق	
٢٥٨	المحررات العرفية غير المعدة للإثبات	
٢٥٨	أولاً: الرسائل	
٢٥٨	حجية الرسائل في الإثبات	
٢٥٨	أولاً: حجية الرسائل بالنسبة لأطرافها	
٢٥٨	أ) حالة إن كانت الرسالة موقعة من المرسل	مادة ١٦
٢٥٩	ب) حالة إن كانت الرسالة غير موقعة من المرسل	
٢٥٩	ثانياً: حجية الرسائل بالنسبة للغير	
٢٥٩	أ) حالة إن كانت الرسالة موقعة من المرسل	
٢٦٠	ب) حالة إن كانت الرسالة غير موقعة من المرسل	
٢٦٠	ثانياً: البرقيات	

الفهرس

٢٦١	حجية البرقيات في الإثبات	
٢٦٢	الإثبات الإلكتروني	
٢٦٣	الأدلة الرقمية	
٢٦٣	تعريف الدليل الرقمي	
٢٦٣	خصائص الدليل الإلكتروني	
٢٦٥	حجية الرسائل الإلكترونية في الإثبات	
٢٧٠	أحكام محكمة النقض	
٢٧٩	الشرح والتعليق	مادة ١٧
٢٧٩	حجية دفاتر التجار	
٢٧٩	أولاً: دفتر التاجر حجة عليه	
٢٨١	ثانياً: دفتر التاجر حجة له	
٢٨١	ثالثاً: حجية دفاتر التجار على غير التجار	
٢٨٤	أحكام محكمة النقض	
٢٨٨	الشرح والتعليق	مادة ١٨
٢٨٨	شكل الدفاتر والأوراق المنزلية	
٢٨٩	حجية الدفاتر والأوراق المنزلية	
٢٨٩	أولاً: حجية الدفاتر والأوراق المنزلية لمن صدرت منه	
٢٨٩	ثانياً: حجية الدفاتر والأوراق المنزلية على من صدرت منه	
٢٨٩	أ) إذا ذكر فيها صراحة أنه استوفى ديناً	
٢٨٩	ب) إذا ذكر فيها صراحة أنه قصد بما دونه في هذه الدفاتر والأوراق أن تقوم مقام السند لمن أثبتت حقاً لمصلحته	

٢٩٠	أحكام محكمة النقض	
٢٩٢	الشرح والتعليق	مادة ١٩
٢٩٢	حجية التأشير على سند الدين	
٢٩٣	أولاً: حجية التأشير على سند الدين وهو في حيازة الدائن	
٢٩٣	(أ) أن يكون الدائن حائزاً للسند الذي أثبت عليه التأشير ولم يخرج من حيازته	
٢٩٤	(ب) أن يكون التأشير على سند الدين بما يستفاد منه براءة ذمة المدين	
٢٩٤	ثانياً: حجية التأشير على سند الدين وهو في حيازة المدين	
٢٩٤	(أ) التأشير بخط الدائن علي نسخة أصلية أخرى لسند الدين أو على مخالفه ببراءة ذمة المدين	
٢٩٤	(ب) ألا يكون وجود النسخة الأصلية الأخرى من السند أو المخالصة في حيازة المدين بطريق غير مشروع	
٢٩٧	أحكام محكمة النقض	
٢٩٩	الفصل الثالث: طلب إلزام الخصم بتقديم المحررات الموجودة تحت يده	
٣٠٠	الشرح والتعليق	مادة ٢٠
٣٠١	الحالات التي يجوز فيها الخصم أن يطلب إلزام خصمه بتقديم محرر تحت يده	
٣٠١	أولاً: إذا كان القانون يجيز مطالبته بتقديم المحرر أو تسليمه	

الفهرس

٣٠٢	ثانياً: إذا كان المحرر مشتركاً بين طالب المحرر وخصمه، ويعتبر المحرر مشتركاً إذا حرر لمصلحة الخصمين أو كان مثبتاً لالتزاماتهما وحقوقهما المتبادلة	
٣٠٢	ثالثاً: إذا استند خصمه لمحرر في أية مرحلة من مراحل الدعوى	
٣٠٥	أحكام محكمة النقض	
٣٢٠	الشرح والتعليق	مادة ٢١
٣٢٠	إجراءات وشكل تقديم الطلب	
٣٢١	البيانات التي يلزم توافرها في طلب خصم بإلزام خصمه بتقديم محرر تحت يده	
٣٢١	أولاً: أوصاف المحرر الذي يعينه	
٣٢١	ثانياً: فحوى المحرر بقدر ما يمكن من التفصيل	
٣٢١	ثالثاً: الواقعة التي يستدل به عليها	
٣٢١	رابعاً: الدلائل والظروف التي تؤيد أنه تحت يد الخصم	
٣٢٢	خامساً: وجه إلزام الخصم بتقديمه	
٣٢٣	أحكام محكمة النقض	
٣٣٠	الشرح والتعليق	مادة ٢٢
٣٣٢	أحكام محكمة النقض	
٣٣٨	الشرح والتعليق	مادة ٢٣
٣٣٩	مدى التزام محكمة الموضوع بالقضاء استناداً إلى اليمين الموجهة للخصم المنكر	

٣٤١	أحكام محكمة النقض	
٣٤٥	الشرح والتعليق	مادة ٢٤
٣٤٧	أحكام محكمة النقض	
٣٥١	الشرح والتعليق	مادة ٢٥
٣٥٢	أحكام محكمة النقض	
٣٥٣	الشرح والتعليق	
٣٥٣	سلطة محكمة الموضوع في إدخال شخص في الدعوى لتقديم محرر تحت يده	مادة ٢٦
٣٥٥	أحكام محكمة النقض	
٣٥٨	الشرح والتعليق	
٣٥٨	شروط إعمال النص	
٣٦٠	مكان ووقت عرض الشيء المدعى حقاً متعلقاً به	
٣٦٠	نفقات عرض الشيء	مادة ٢٧
٣٦٠	إجراءات تقديم طلب عرض الشيء المدعى حقاً متعلقاً به	
٣٦٢	أحكام محكمة النقض	
٣٦٣	الفصل الرابع: إثبات صحة المحررات	
٣٦٤	الشرح والتعليق	
٣٦٥	إذا كان المحرر المقدم لها محرراً رسمياً	مادة ٢٨
٣٦٥	إذا كان المحرر المقدم لها محرراً عرفياً	

٣٦٦	الأثر المترتب على قوة المحرر في الإثبات إذ ما قدرت المحكمة أن به كشط أو محو أو تحشير	
٣٦٧	أحكام محكمة النقض	
٣٧٠	الشرح والتعليق	مادة ٢٩
٣٧١	أولاً: المحررات غير الرسمية	
٣٧٢	ثانياً: المحررات الرسمية والمحررات غير الرسمية	
٣٧٣	أحكام محكمة النقض	
٣٧٦	الفرع الأول: إنكار الخط والإمضاء أو الختم أو بصمة الإصبع وتحقيق الخطوط	
٣٧٧	الشرح والتعليق	مادة ٣٠
٣٧٧	مدى تقيد محكمة الموضوع بطرق التحقق من صحة محرر	
٣٧٨	تقيد محكمة الموضوع وهي في سبيل بحث الدفع بالإنكار بعدة أمور	
٣٧٩	من له حق طلب إحالة الدعوى للتحقيق بالمضاهاة أو سماع الشهود	
٣٨٠	شروط إصدار حكم بتحقيق الخطوط في حالة الدفع بالإنكار أو الجهالة	
٣٨٠	أولاً: أن يرد الدفع بالإنكار أو الجهالة على محرر عرفي	
٣٨٠	ثانياً: أن يكون الدفع بالإنكار أو الجهالة صريحاً	
٣٨٠	ثالثاً: أن يكون المحرر منتجاً في النزاع	
٣٨٠	رابعاً: يجب ألا يكون منكر المحرر العرفي معترفاً بتوقيعه عليه	

٣٨١	وسائل تحقيق الدفع بالإنكار أو الجهالة	
٣٨١	أولاً: الاستعانة بخبراء الخطوط لإجراء المضاهاة	
٣٨١	ثانياً: البينة - شهادة الشهود-	
٣٨٢	حجية المحرر العرفي المطعون عليه	
٣٨٢	مدى تعلق الدفع بالإنكار أو الجهالة بالنظام العام	
٣٨٤	أحكام محكمة النقض	
٤٠٥	الشرح والتعليق	
٤٠٥	أولاً: يحرر محضر تبين به حالة المحرر المقتضى تحقيقه وأوصافه بياناً كافياً	مادة ٣١
٤٠٥	ثانياً: يقوم رئيس الجلسة وكاتب المحكمة والخصوم بالتوقيع على المحضر سالف الإشارة	
٤٠٥	ثالثاً: يجب على رئيس الجلسة والكاتب التوقيع على المحرر المقتضى تحقيقه	
٤٠٧	أحكام محكمة النقض	
٤٠٨	الشرح والتعليق	
٤٠٨	(أ) ندب أحد قضاة المحكمة لمباشرة التحقيق	مادة ٣٢
٤٠٨	(ب) تعيين خبير أو ثلاثة خبراء	
٤٠٨	(ج) تحديد اليوم والساعة اللذان يكون فيهما التحقيق	
٤٠٩	(د) الأمر بإيداع المحرر المقتضى تحقيقه قلم الكتاب	
٤١٠	أحكام محكمة النقض	
٤١١	الشرح والتعليق	مادة ٣٣
٤١٢	أحكام محكمة النقض	

٤١٣	الشرح والتعليق	مادة ٣٤
٤١٤	الأوراق الصالحة لإجراء المضاهاة	
٤١٦	أحكام محكمة النقض	
٤٢٠	الشرح والتعليق	مادة ٣٥
٤٢٠	الإجراءات الواجب اتباعها لإجراء الاستكتاب	
٤٢١	جزاء تخلف الخصم الذي ينازع في صحة المحرر عن الجلسة المحدد للاستكتاب	
٤٢٢	أحكام محكمة النقض	
٤٢٣	الشرح والتعليق	مادة ٣٦
٤٢٤	أحكام محكمة النقض	
٤٢٥	الشرح والتعليق	مادة ٣٧
٤٢٦	الأوراق التي تصلح للمضاهاة	
٤٢٦	الأوراق التي لا تصلح للمضاهاة	
٤٢٨	أحكام محكمة النقض	
٤٣٦	الشرح والتعليق	مادة ٣٨
٤٣٨	أحكام محكمة النقض	
٤٤٠	الشرح والتعليق	مادة ٣٩
٤٤٠	القواعد والإجراءات التي يتعين اتباعها في حالة تسليم المحررات الرسمية لقلم الكتاب للمضاهاة عليها	
٤٤٢	أحكام محكمة النقض	

٤٤٤	الشرح والتعليق	مادة ٤٠
٤٤٥	أحكام محكمة النقض	
٤٤٧	الشرح والتعليق	مادة ٤١
٤٤٨	أحكام محكمة النقض	
٤٥٠	الشرح والتعليق	مادة ٤٢
٤٥٣	أحكام محكمة النقض	
٤٥٩	الشرح والتعليق	مادة ٤٣
٤٦٠	الحالات التي لا يحكم فيها بالغرامة	
٤٦٢	أحكام محكمة النقض	
٤٦٣	الشرح والتعليق	مادة ٤٤
٤٦٣	العلة من عدم القضاء بصحة المحرر أو برده أو سقوط الحق في إثبات صحته وموضوع الدعوى في حكم واحد	
٤٦٥	مدى جواز قضاء محكمة الموضوع في مدى صحة المحرر وفي الموضوع معًا	
٤٦٥	الجزاء المترتب على قيام محكمة الموضوع بالفصل في مدى صحة المحرر وفي الموضوع معًا	
٤٦٦	الحالات التي يجوز فيها القضاء بصحة المحرر أو برده أو سقوط الحق في إثبات صحته وموضوع الدعوى في حكم واحد	
٤٦٦	مجال إعمال نص المادة ٤٤ في دعوى صحة التوقيع	
٤٦٨	أحكام محكمة النقض	

٤٩٥	الشرح والتعليق	
٤٩٦	مدى جواز إمكانية رفع الموقع على عقد بصفته بائع أو مؤجر دعوى صحة توقيع ولم يرفع أو يطلب الطرف الآخر ذلك	مادة ٤٥
٤٩٦	شرط المصلحة في دعوى صحة التوقيع	
٤٩٧	إجراءات رفع دعوى صحة التوقيع	
٤٩٨	المنازعة في صحة بيانات المحرر أثناء نظر دعوى صحة التوقيع	
٤٩٩	المنازعة في صحة التوقيع أثناء نظر دعوى صحة التوقيع	
٤٩٩	المنازعة في صحة التوقيع بعد صدور حكم في الدعوى	
٥٠١	حجية الحكم الصادر في دعوى صحة التوقيع	
٥٠٢	أحكام محكمة النقض	
٥١١	الشرح والتعليق	مادة ٤٦
٥١١	صور إقرار المدعى عليه في دعوى صحة التوقيع	
٥١١	مصروفات الدعوى	
٥١٢	أحكام محكمة النقض	
٥١٤	الشرح والتعليق	مادة ٤٧
٥١٥	أحكام محكمة النقض	
٥١٦	الشرح والتعليق	مادة ٤٨
٥١٨	أحكام محكمة النقض	

٥٢٢	الفرع الثاني: الادعاء بالتزوير	
٥٢٣	الشرح والتعليق	مادة ٤٩
٥٢٥	المحررات التي يرد عليها سلوك طريق الادعاء بالتزوير	
٥٢٥	الفرق بين دعوى التزوير الفرعية ودعوى التزوير الأصلية	
٥٢٦	الإجراءات التي يلزم اتباعها للادعاء بالتزوير على محرر	
٥٢٧	جزاء عدم اتباع مدعي التزوير للإجراءات التي نص عليها القانون	
٥٢٧	أولاً: أفصح المشرع على إجراءين واجبين الاتباع ومن ثم يتعين على مدعي التزوير أن يتخذهما وهما	
٥٢٧	ثانياً: أفصح المشرع عن عدة إجراءات يلزم على مدعي التزوير اتباعها بعد القيام بالإجراءين السابقين وهي	
٥٣٠	أحكام محكمة النقض	
٥٥٨	الشرح والتعليق	مادة ٥٠
	أحكام محكمة النقض	

شرح قانون الإثبات

المبدأ في الإثبات

الشرح والتعليق على قانون الإثبات

والإثبات الإلكتروني

معلقاً عليه بأحدث أحكام محكمة النقض

القاضي

أحمد جابر الجزار

المحام العام لدى محكمة النقض

ماجستير في القانون العام

الجزء الثاني - الطبعة الخامسة

الناشر

دار الأهرام للإصدارات القانونية

٢٦ ش شريف - وسط البلد - القاهرة

٦٦ ش قناة السويس - المنصورة

٠١٢٨١٠٠٠٠٠٣

الطبعة : ٢٠٢٤

رقم الإيداع : ٢٠٢٣-١٩٠٤٦

الترقيم الدولي : ١-٨١٨٥-٠٤-٩٧٧-٩٧٨

الناشر : دار الأهرام للإصدارات القانونية

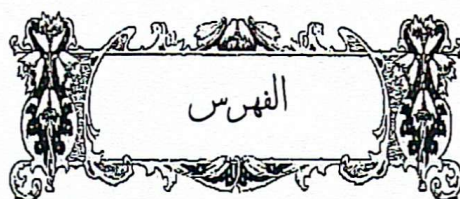
جميع الحقوق محفوظة للناشر

ولا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع

أو نقله على أي نحو أو بآية طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية

أو خلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ومقدمات





١	الشرح والتعليق	مادة ٥١
١	جزاء امتناع الخصم عن تسليم المحرر المطعون فيه بالتزوير وتعذر ضبطه	
٣	أحكام محكمة النقض	
١٦	الشرح والتعليق	مادة ٥٢
١٦	أولاً: أن يكون الادعاء بالتزوير منتجاً في النزاع	
١٦	ثانياً: أن تكون وقائع الدعوى ومستنداتها لا تكفي لاقتناعها بصحة المحرر أو بتزويره	
١٧	رفض طلب الإحالة إلى تحقيق الادعاء بالتزوير ضمناً	
١٧	طرق إثبات الادعاء بالتزوير	
١٩	أحكام محكمة النقض	
٤٠	الشرح والتعليق	مادة ٥٣
٤١	أحكام محكمة النقض	
٥١	الشرح والتعليق	مادة ٥٤
٥٢	أحكام محكمة النقض	
٦٢	الشرح والتعليق	مادة ٥٥
٦٣	أحكام محكمة النقض	

٧٢	الشرح والتعليق	مادة ٥٦
٧٣	حالات الحكم بالغرامة علي مدعي التزوير	
٧٣	الحالات التي لا يجوز الحكم فيها بالغرامة علي مدعي التزوير	
٧٣	تعدد الغرامة	
٧٤	مدى جواز الطعن بالنقض على الحكم الصادر في الادعاء بالتزوير أو الغرامة المقضي بها	
٧٦	أحكام محكمة النقض	
٨٩	الشرح والتعليق	مادة ٥٧
٨٩	وقت النزول عن التمسك بالمحرر المطعون فيه	
٩٠	كيفية التعبير عن النزول عن التمسك بالمحرر المطعون فيه	
٩١	الآثار المترتبة على النزول عن التمسك بالمحرر المطعون فيه	
٩٢	النزول عن التمسك بالمحرر المطعون فيه من بعض الخصوم دون البعض الآخر	
٩٣	أحكام محكمة النقض	
١١٠	الشرح والتعليق	مادة ٥٨
١١٠	شروط يلزم تحققها حتى تحكم المحكمة من تلقاء نفسها برد أي محرر وبطلانه	
١١٠	أولاً: إذا ظهر للمحكمة بجلاء أو من ظروف الدعوى أن المحرر المقدم لها مزور	

١١١	ثانياً: إن أقر الخصم المتمسك بالمحرر أنه غير صحيح أو مزور	
١١١	التقيد المفروض على المحكمة في حالة استعمالها	
١١٢	الرخصة المخولة لها للحكم برد أي محرر وبطلانه	
١١٣	مدى تقيد محكمة الموضوع برد المحرر وبطلانه	
١١٣	أحكام محكمة النقض	
١٣٩	الشرح والتعليق	
١٤٠	إجراءات رفع دعوى التزوير الأصلية	
١٤٠	المحكمة المختصة بنظر دعوى التزوير الأصلية	
١٤١	المصلحة في دعوى التزوير الأصلية	
١٤٢	الشروط الواجب توافرها لقبول دعوى التزوير الأصلية	
١٤	نظر دعوى التزوير الأصلية	
١٤٣	الاحتجاج بالمحرر المرفوع بشأنه دعوى تزوير أصلية في دعوى سابقة	مادة ٥٩
١٤٤	القضاء في الورقة المدعى بتزويرها في دعوى موضوعية سابقة	
١٤٥	الفرق بين دعوى التزوير الأصلية ودعوى التزوير الفرعية	
١٤٦	حجية القضاء في دعوى التزوير الفرعية بأن الادعاء بالتزوير غير منتج أو سقوط الحق في ادعائه	
١٤٧	حجية القضاء في دعوى سابقة باعتباره المحرر المزور غير موجود	

١٤٧	القضاء في دعوى التزوير الأصلية	
١٤٨	الحالات التي يجب فيها القضاء برد وبطلان المحرر المدعى بتزويره	
١٥٠	أحكام محكمة النقض	
١٦٣	الباب الثالث: شهادة الشهود	
١٦٤	تمهيد وتأصيل	
١٦٨	الشرح والتعليق	مادة ٦٠
١٧٠	الحالات التي لا يجوز فيها الإثبات بشهادة الشهود	
١٧١	شروط عدم جواز الإثبات بشهادة الشهود	
١٧١	الشرط الأول: طبيعة التصرف	
١٧١	الشرط الثاني: أن يكون التصرف مدنياً	
١٧١	الشرط الثالث: قيمة التصرف	
١٧٢	الحالات التي يجوز فيها الإثبات بشهادة الشهود	
١٧٥	قاعدة الإثبات بالكتابة	
١٧٧	اشتمال الدعوى على طلبات متعددة	
١٧٧	مفهوم البينة	
١٧٧	مدى سلطة القاضي في السماح للخصوم بالإثبات بالبينة	
١٧٨	شروط إحالة الدعوى للتحقيق	
١٧٨	مدي تعلق القواعد الواردة بالنص بالنظام العام	
١٨٠	أحكام محكمة النقض	
٢١٧	الشرح والتعليق	مادة ٦١
٢١٨	مفهوم الدليل الكتابي	

٢١٨	الأحوال التي لا يجوز فيها الإثبات بالبينة وفقاً للنص
٢١٩	شروط إعمال القاعدة
٢١٩	الشرط الأول: يجب أن تكون هناك كتابة أعدت للإثبات
٢١٩	الشرط الثاني: أن يكون التصرف مدنياً
٢١٩	الشرط الثالث: أن يراد إثبات ما يخالف الكتابة أو يجاوزها
٢٢٠	الشرط الرابع: يتعين أن يكون المعارض للكتابة أحد المتعاقدين
٢٢٠	إثبات العقد الصوري الثابت بالكتابة
٢٢١	إثبات الصورية بالنسبة للغير
٢٢١	الشرط الخامس: ألا يكون هناك غش أو احتيال على القانون
٢٢٣	الحالات التي يجوز فيها الإثبات بشهادة الشهود بين المتعاقدين
٢٢٣	أولاً: الوقائع المادية
٢٢٤	ثانياً: انقضاء الالتزام
٢٢٤	ثالثاً: عيوب الإرادة كالغلط والتدليس والإكراه
٢٢٤	رابعاً: إثبات التاريخ المثبت في المحرر
٢٢٥	الخطأ المادي أو الحسابي في الدليل الكتابي
٢٢٦	نطاق تطبيق القاعدة
٢٢٧	مدى تعلق قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة بالنظام العام

٢٢٨	أحكام محكمة النقض	
٢٤٩	الشرح والتعليق	
٢٥١	الأحوال التي يجوز فيها الإثبات بشهادة الشهود إذا ما وجد مبدأ ثبوت بالكتابة	
٢٥١	شروط تطبيق قاعدة مبدأ الثبوت بالكتابة	
٢٥١	أولاً: وجود ورقة مكتوبة	
٢٥٢	ثانياً: أن تكون الورقة صادرة من الخصم الذي يحتج بها عليه أو ممن يمثله	
٢٥٣	ثالثاً: أن يكون من شأن الورقة أن تجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال	مادة ٦٢
٢٥٤	حجية العقود الغير موقعة	
٢٥٥	التصرفات التي لا يجوز إثباتها بالبينة علي الرغم من وجود مبدأ ثبوت بالكتابة	
٢٥٦	مدى تعلق قاعدة جواز الإثبات بالبينة إذا وجد مبدأ ثبوت الكتابة بالنظام العام	
٢٥٧	أحكام محكمة النقض	
٢٨٠	الشرح والتعليق	
٢٨٠	أولاً: إذا وجد مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي	
٢٨١	المانع المادي	مادة ٦٣
٢٨١	المانع الأدبي	
٢٨٢	وجوب إثبات المانع	

٢٨٣	ثانياً: إذا فقد الدائن سنده الكتابي بسبب أجنبي لا يد له فيه	
٢٨٣	شروط جواز الإثبات بشهادة الشهود في حالة فقد الدائن سنده الكتابي	
٢٨٣	الشرط الأول: سبق وجود سند كتابي	
٢٨٤	الشرط الثاني: أن يكون فقد السند الكتابي بسبب أجنبي لا يد له فيه	
٢٨٥	التمسك بالمانع ومدى تعلقه بالنظام العام	
٢٨٦	أحكام محكمة النقض	
٣١٢	الشرح والتعليق	مادة ٦٤
٣١٤	أحكام محكمة النقض	
٣١٦	الشرح والتعليق	مادة ٦٥
٣١٧	الحالات التي يحق فيها للموظفين والمكلفون بخدمة عامة الإدلاء بالشهادة	
٣١٩	أحكام محكمة النقض	
٣٢٠	الشرح والتعليق	مادة ٦٦
٣٢٢	الحالات التي يجوز فيها لأصحاب المهن ومن في حكمهم الإدلاء بالشهادة	
٣٢٣	أحكام محكمة النقض	
٣٢٧	الشرح والتعليق	مادة ٦٧
٣٢٨	الحالات التي يحق فيها لأحد الزوجين الإدلاء بالشهادة على الآخر	

٣٢٩	أحكام محكمة النقض	
٣٣١	الشرح والتعليق	مادة ٦٨
٣٣٢	شروط إجابة المحكمة لطلب إحالة الدعوى للتحقيق	
٣٣٢	إحالة الدعوى للتحقيق وتعلقه بالنظام العام	
٣٣٣	سلطة محكمة الموضوع في الاستجابة لطلب إحالة الدعوى للتحقيق	
٣٣٣	رفض طلب إحالة الدعوى للتحقيق ضمناً	
٣٣٥	أحكام محكمة النقض	
٣٤٠	الشرح والتعليق	مادة ٦٩
٣٤١	أحكام محكمة النقض	
٣٤٣	الشرح والتعليق	مادة ٧٠
٣٤٤	الشروط التي يلزم توافرها في الشهادة	
٣٤٤	أولاً: الإخبار بمعلوم لدى الشاهد	
٣٤٤	ثانياً: الإخبار بالشهادة في مجلس القضاء	
٣٤٥	ثالثاً: الإخبار بالشهادة وفق الأوضاع القانونية	
٣٤٥	الشروط التي يلزم توافرها في الشاهد	
٣٤٥	أولاً: أهلية الشهادة	
٣٤٥	ثانياً: ألا يكون الشاهد طرفاً في الدعوى	
٣٤٦	ثالثاً: عدم قيام المانع القانوني من الشهادة	
٣٤٧	أحكام محكمة النقض	

٣٥٧	الشرح والتعليق	مادة ٧١
٣٥٨	الجزاء المترتب على عدم ذكر الوقائع المأمور بإثباتها في الحكم الصادر بالتحقيق	
٣٦٠	الجزاء المترتب على إغفال محكمة الموضوع ذكر اليوم الذي يبدأ فيه التحقيق والفترة التي يجب أن ينتهي فيها	
٣٦١	أحكام محكمة النقض	
٣٦٦	الشرح والتعليق	مادة ٧٢
٣٦٧	أحكام محكمة النقض	
٣٦٩	الشرح والتعليق	مادة ٧٣
٣٧١	أحكام محكمة النقض	
٣٧٢	الشرح والتعليق	مادة ٧٤
٣٧٥	أحكام محكمة النقض	
٣٧٧	الشرح والتعليق	مادة ٧٥
٣٧٩	أحكام محكمة النقض	
٣٨١	الشرح والتعليق	مادة ٧٦
٣٨١	جزاء تخلف الخصم عن إحضار شاهده أو تكليفه بالحضور	
٣٨٣	أحكام محكمة النقض	
٣٨٧	الشرح والتعليق	مادة ٧٧
٣٨٩	أحكام محكمة النقض	

الفهرس

٣٩٠	الشرح والتعليق	مادة ٧٨
٣٩٢	أحكام محكمة النقض	
٣٩٣	الشرح والتعليق	مادة ٧٩
٣٩٤	أحكام محكمة النقض	
٣٩٥	الشرح والتعليق	مادة ٨٠
٣٩٦	أحكام محكمة النقض	
٣٩٧	الشرح والتعليق	مادة ٨١
٣٩٩	أحكام محكمة النقض	
٤٠٠	الشرح والتعليق	مادة ٨٢
٤٠٣	أحكام محكمة النقض	
٤٠٨	الشرح والتعليق	مادة ٨٣
٤٠٨	أولاً: طريقته في التعبير إن كان يكتب دون شهادته بنفسه	
٤٠٩	ثانياً: ندب خبير في فهم لغة الإشارة إن لم تستطع المحكمة فهم أو توضيح شهادته	
٤٠٩	الفرق بين الأصم والضريير والأعمش	
٤١١	أحكام محكمة النقض	
٤١٣	الشرح والتعليق	مادة ٨٤
٤١٤	أحكام محكمة النقض	
٤١٥	الشرح والتعليق	مادة ٨٥
٤١٦	أحكام محكمة النقض	

٤١٧	الشرح والتعليق	مادة ٨٦
٤١٨	جزاء عدم أداء الشاهد اليمين	
٤٢٠	أحكام محكمة النقض	
٤٢٢	الشرح والتعليق	مادة ٨٧
٤٢٤	أحكام محكمة النقض	
٤٢٥	الشرح والتعليق	مادة ٨٨
٤٢٦	أحكام محكمة النقض	
٤٢٧	الشرح والتعليق	مادة ٨٩
٤٢٨	أحكام محكمة النقض	
٤٢٩	الشرح والتعليق	مادة ٩٠
٤٣٠	أحكام محكمة النقض	
٤٣١	الشرح والتعليق	مادة ٩١
٤٣١	الجزاء المترتب على عدم إثبات أقوال الشاهد بمحضر تحقيق رسمي	
٤٣٣	أحكام محكمة النقض	
٤٣٤	الشرح والتعليق	مادة ٩٢
٤٣٥	أحكام محكمة النقض	
٤٣٦	الشرح والتعليق	مادة ٩٣
٤٣٧	قواعد وإجراءات سماع شهادة الشهود وإثباتها	
٤٣٩	الجزاء المترتب على إغفال بيانات محضر التحقيق	

الفهرس

٤٤١	أحكام محكمة النقض	
٤٤٤	الشرح والتعليق	مادة ٩٤
٤٤٥	أحكام محكمة النقض	
٤٤٦	الشرح والتعليق	مادة ٩٥
٤٤٧	أحكام محكمة النقض	
٤٤٩	الشرح والتعليق	
٤٥٠	الشروط الواجب توافرها لقبول دعوى التحقيق الأصلية	
٤٥٠	أولاً: أن يكون لشخص حق في موضوع ما يرى من الضرورة سماع شهادة شاهد فيه	
٤٥٠	ثانياً: أن تكون هناك ضرورة وحالة مستعجلة لإقامة الدعوى	
٤٥١	ثالثاً: أن يكون المطلوب في الدعوى إجراءً وقتياً لا يمس أصل الحق	
٤٥١	رابعاً: ألا يكون الحق مناط الواقعة المدعى بها معروض أمام القضاء	مادة ٩٦
٤٥٣	خامساً: أن يكون موضوع الحق يحتل عرضه على القضاء مستقبلاً	
٤٥٣	سادساً: أن يملك صاحب الحق شاهد على موضوع الحق وتكون طلباته في الدعوى هي الاستشهاد به لسماع أقواله	
٤٥٣	سابعاً: يتعين أن يختصم في الدعوى ذوي الشأن وهم من يرى لزوم لسماع شهادة الشاهد في مواجهتهم	

٤٥٣	ثامناً: أن تكون الوقائع المراد الاستشهاد عليها مما يجوز إثباتها بشهادة الشهود	
٤٥٣	تاسعاً: يتعين ألا تكون الواقعة موضوع الحق المدعى به مثار تحقيق جنائي	
٤٥٣	المحكمة المختصة بنظر دعوى التحقيق الأصلية	
٤٥٤	إجراءات رفع الدعوى	
٤٥٤	المصلحة في دعوى التحقيق الأصلية	
٤٥٤	نظر دعوى التحقيق الأصلية	
٤٥٥	الحكم في الدعوى	
٤٥٥	مصرفات الدعوى	
٤٥٧	أحكام محكمة النقض	
٤٥٨	الشرح والتعليق	
٤٥٨	مدي حجية الحكم الصادر في دعوى التحقيق الأصلية أمام محكمة الموضوع	مادة ٩٧
٤٥٩	مدى جواز الطعن بالاستئناف على الحكم الصادر في دعوى التحقيق الأصلية	
٤٦١	أحكام محكمة النقض	
٤٦٢	الشرح والتعليق	
٤٦٥	أحكام محكمة النقض	مادة ٩٨
٤٦٦	الباب الرابع: القرائن وحجية الأمر المقضي	
٤٦٧	تمهيد وتأصيل	
٤٦٧	أنواع القرائن	

الفهرس

٤٦٧	القرائن القانونية	
٤٦٧	القرائن القضائية	
٤٧٢	الفصل الأول: القرائن	
٤٧٣	الشرح والتعليق	مادة ٩٩
٤٧٤	حجية القرينة القانونية في الإثبات	
٤٧٥	أنواع القرائن القانونية	
٤٧٥	أولاً: قرائن قانونية بسيطة أو غير قاطعة	
٤٧٩	ثانياً: القرائن القانونية القاطعة	
٤٨٢	أحكام محكمة النقض	
٤٩٣	الشرح والتعليق	مادة ١٠٠
٤٩٣	عناصر القرائن القضائية	
٤٩٥	المرحلة الأولى: مرحلة اختيار الواقعة الثابتة من بين وقائع الدعوى المطروحة عليه	
٤٩٦	المرحلة الثانية: مرحلة استنباط الواقعة المراد إثباتها من الواقعة الثابتة	
٤٩٦	سلطة قاضي الموضوع في استنباط القرينة القضائية	
٤٩٧	الفرق بين القرائن القضائية والقرائن القانونية	
٤٩٩	أحكام محكمة النقض	
٥١٩	الفصل الثاني: حجية الأمر المقضي	
٥٢٠	الشرح والتعليق	مادة ١٠١
٥٢١	الفرق بين حجية الأمر المقضي به وقوة الأمر المقضي به	

٥٢٢	شروط قيام حجية الأمر المقضي
٥٢٢	القسم الأول: الشروط الواجب توافرها في الحكم
٥٢٢	أولاً: يتعين أن يكون الحكم قضائياً
٥٢٤	ثانياً: أن يكون حكماً قطعياً
٥٢٤	مدى حجية الأحكام التمهيدية والأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات
٥٢٥	مدى حجية الأحكام الوقتية
٥٢٥	مدى حجية الأحكام الصادرة من قاضي الأمور المستعجلة
٥٢٦	ثالثاً: أن يكون التمسك بالحجية في منطوق الحكم
٥٢٦	مدى حجية أسباب الحكم
٥٢٧	مدى حجية وقائع الدعوى
٥٢٨	القسم الثاني: الشروط الواجب توافرها في الحق المدعى به
٥٢٨	الشرط الأول: اتحاد الخصوم
٥٢٩	أولاً: الخلف العام
٥٣٠	ثانياً: الخلف الخاص
٥٣٠	أثر قيام حجية الحكم الصادر في مواجهه السلف على الخلف العام
٥٣١	أثر قيام حجية الحكم الصادر في حق الخلف الخاص
٥٣٢	حجية الحكم الصادر في حق أحد الورثة
٥٣٢	الشرط الثاني: اتحاد المحل

الفهرس

٥٣٣	الشرط الثالث: اتحاد السبب
٥٣٤	حجية الحكم الصادر بعدم الاختصاص بنظر الدعوى
٥٣٤	حجية الأحكام الصادرة من جهة قضائية غير مختصة
٥٣٥	حجية عبارة أن المحكمة رفضت ما عدا ذلك من الطلبات
٥٣٥	حجية الحكم الصادر في طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه أمام محكمة النقض
٥٣٥	حجية الحكم الصادر بالتعويض المؤقت من المحكمة الجنائية
٥٣٦	حجية الأحكام الصادرة بإلحاق محضر الصلح بمحضر الجلسة
٥٣٦	حجية الحكم الصادرة في دعوى إثبات الحالة
٥٣٦	حجية الأحكام الصادرة في دعاوى الحضانة
٥٣٦	حجية الأحكام الصادرة في دعاوى النفقات
٥٣٧	حجية الحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلاً
٥٣٧	حجية الحكم الصادر في دعوى الإشكال
٥٣٧	حجية الحكم الصادر بصحة العقد أو بطلانه
٥٣٧	حجية الحكم الصادر برفض الدعوى بحالتها
٥٣٨	حجية القضاء الضمني
٥٣٨	حجية الحكم الصادر في مواجهة خصم المواجهة
٥٣٨	حجية الأحكام الصادرة في دعويين منضمتين
٥٣٨	حجية الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية

٥٣٨	حجية الأحكام الصادرة في دعاوى الحيازة
٥٣٩	حجية الحكم المعدوم
٥٣٩	حجية الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة
٥٣٩	حجية الحكم الصادر بوقف الدعوى
٥٤٠	حجية الحكم الصادر بعدم تقادم الدين لعدم اكتمال المدة
٥٤٠	حجية الحكم الصادر بتقدير التعويض الموروث لأحد الورثة
٥٤٠	تعلق حجية الأمر المقضي بالنظام العام
٥٤١	أحكام محكمة النقض

شرح قانون الإثبات

المبدأ في الإثبات

الشرح والتعليق على قانون الإثبات

والإثبات الإلكتروني

معلقاً عليه بأحدث أحكام محكمة النقض

القاضي

أحمد جابر الجزار

المحام العام لدى محكمة النقض

ماجستير في القانون العام

الجزء الثالث - الطبعة الخامسة

الناشر

دار الأهرام للإصدارات القانونية

٢٦ ش شريف - وسط البلد - القاهرة

٦٦ ش قناة السويس - المنصورة

٠١٢٨١٠٠٠٠٠٣

الطبعة : ٢٠٢٤

رقم الإيداع : ١٩٠٤٦-٢٠٢٣

الترقيم الدولي : ١-٨١٨٥-٠٤-٩٧٧-٩٧٨

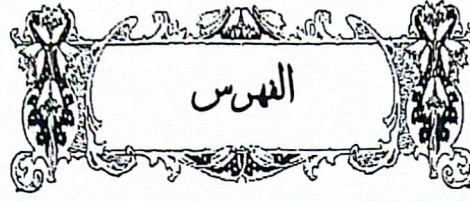
الناشر : دار الأهرام للإصدارات القانونية

جميع الحقوق محفوظة للناشر

ولا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع

أو نقله على أي نحو أو بأية طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية

أو خلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ومقدمات



١	الشرح والتعليق	
٤	شروط الحكم الجنائي التي يتقيد بها القاضي المدني	
٥	شروط يلزم توافرها لتطبيق قاعدة حجية الحكم الجنائي	
٦	نطاق حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني	
٦	أولاً: الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة المدنية	
٦	ثانياً: وحدة الواقعة	
٧	ثالثاً: قصر الحجية على مدي ثبوت الواقعة	
٧	رابعاً: التقيد بوصف المحكمة الجنائية للواقعة	
٧	السبب الأجنبي سبب قانوني عام للإعفاء من المسؤولية الجنائية والمدنية	مادة ١٠٢
١٠	حجية الحكم الجنائي الصادر بالبراءة أمام القاضي المدني	
١١	حجية ما ورد بأسباب الحكم من تزيد غير لازم	
١١	حجية الحكم الجنائي على من لم يكن خصماً في الدعوى الجنائية	
١١	حجية الحكم الجنائي الغيابي	
١٢	حجية الحكم الجنائي الصادر برفض طلب التعويض المؤقت لانتفاء المسؤولية التقصيرية	

١٢	حجية الحكم الجنائي الصادر باستبعاد أو تقرير مساهمة المجني عليه في الخطأ أمام القاضي المدني	
١٣	حجية الأوامر والقرارات الصادرة من النيابة العامة أمام القاضي المدني	
١٣	حجية الحكم الجنائي الصادر بعدم الاختصاص بنظر الدعوى أمام القاضي المدني	
١٤	حجية الحكم الجنائي وتعلقه بالنظام العام	
١٥	أحكام محكمة النقض	
٤٩	الباب الخامس: الإقرار واستجواب الخصوم	
٥٠	تمهيد وتأسيس	
٥١	الاستجواب	
٥٣	الفصل الأول: الإقرار	
٥٤	الشرح والتعليق	مادة ١٠٣
٥٥	شكل الإقرار	
٥٦	الإقرار غير القضائي	
٥٧	الإقرار القضائي	
٥٨	محل الإقرار	
٥٩	شروط الإقرار القضائي	
٥٩	أولاً: أن يصدر الإقرار من خصم في الدعوى	
٦٠	ثانياً: أن تكون عبارات الإقرار صريحة وعلى سبيل الجزم واليقين بما تتضمن اعتراف الخصم	
٦١	ثالثاً: أن ينصب الإقرار على الواقعة المدعى بها	

الفهرس

٦١	رابعاً: أن يصدر الإقرار عن اختيار وإدراك من المقر	
٦١	خامساً: أن يصدر الإقرار أمام القضاء	
٦٣	سادساً: أن يصدر الإقرار أثناء السير في الدعوى المتعلقة بموضوعه	
٦٣	مدى جواز قبول الإقرار أمام محكمة النقض	
٦٤	سابعاً: يجب أن يكون محل الإقرار الواقعة المقر بها غير مجهولاً	
٦٤	ثامناً: يتعين أن يكون الإقرار صادقاً	
٦٥	تاسعاً: يجب ألا ينطوي الإقرار على ما يخالف القانون أو النظام العام	
٦٥	التمييز بين الإقرار المدني والاعتراف الجنائي	
٦٥	الإقرار الصادر من أحد الخصوم أمام الخبير	
٦٦	الإقرار الصادر في قضية أخرى	
٦٦	مدى تقيد قاضي الموضوع بالإقرار القضائي	
٦٧	أحكام محكمة النقض	
٨٢	الشرح والتعليق	مادة ١٠٤
٨٢	حجية الإقرار القضائي	
٨٤	نطاق حجية الإقرار القضائي	
٨٤	حجية إقرار أحد الورثة على باقي الورثة	
٨٤	حجية إقرار الشريك بالنسبة لباقي شركائه	
٨٤	حجية الإقرار بالنسبة للخلف الخاص	
٨٥	مدى جواز العدول عن الإقرار القضائي	

٨٦	مدى جواز الطعن على الإقرار بالبطلان أو الصورية	
٨٦	مدى جواز اللجوء لليمين الحاسمة لنقض حجية الإقرار القضائي	
٨٦	صور الإقرار ومدى جواز تجزئته	
٨٦	أولاً: الإقرار البسيط	
٨٧	ثانياً: الإقرار الموصوف	
٨٧	ثالثاً: الإقرار المركب	
٨٩	مدى جواز تجزئته الإقرار غير القضائي	
٩٠	أحكام محكمة النقض	
١٠٧	الفصل الثاني: استجواب الخصوم	
١٠٨	الشرح والتعليق	مادة ١٠٥
١٠٩	الخصم الذي يمكن للمحكمة استجوابه	
١٠٩	سلطة محكمة الموضوع في قبول أو رفض طلب استجواب أحد الخصوم	
١١٠	مدى جواز استجواب من ليس خصماً في الدعوى	
١١١	أحكام محكمة النقض	
١١٣	الشرح والتعليق	مادة ١٠٦
١١٤	مدى جواز أن يوكل الخصم المعني بالاستجواب غيره في تنفيذ الحكم الصادر باستجوابه	
١١٥	مدى جواز العدول عن الحكم الصادر بالاستجواب	
١١٦	أحكام محكمة النقض	

الفهرس

١١٩	الشرح والتعليق	مادة ١٠٧
١٢٠	استجواب الأشخاص الاعتبارية	
١٢١	أحكام محكمة النقض	
١٢٢	الشرح والتعليق	مادة ١٠٨
١٢٤	أحكام محكمة النقض	
١٢٩	الشرح والتعليق	مادة ١٠٩
١٣١	أحكام محكمة النقض	
١٣٢	الشرح والتعليق	مادة ١١٠
١٣٣	أحكام محكمة النقض	
١٣٥	الشرح والتعليق	مادة ١١١
١٣٥	امتناع الخصم المستجوب عن الإجابة أو عن التوقيع على الأسئلة التي أجاب عنها	
١٣٧	أحكام محكمة النقض	
١٤٠	الشرح والتعليق	مادة ١١٢
١٤١	أحكام محكمة النقض	
١٤٢	الشرح والتعليق	مادة ١١٣
١٤٤	أحكام محكمة النقض	
١٤٦	الباب السادس: اليمين	
١٤٧	تمهيد وتأسيس	
١٤٧	اليمين الحاسمة	
١٤٧	اليمين المتممة	

١٤٩	الشرح والتعليق	
١٥٠	اليمين الحاسمة	
١٥٠	التكييف القانوني لليمين الحاسمة	
١٥١	شروط توجيه اليمين الحاسمة	
١٥٢	الغاية من توجيه اليمين الحاسمة	
١٥٢	حجية اليمين الحاسمة	
١٥٢	حجية اليمين الحاسمة بشأن ما انصبت عليه	
١٥٣	سلطة القاضي في رفض توجيه اليمين الحاسمة	
١٥٣	الحالات الى يتعين فيها للقاضي رفض توجيه اليمين الحاسمة	
١٥٤	هل يجوز توجيه يمين حاسمة في جريمة جنائية	مادة ١١٤
١٥٥	هل يجوز توجيه يمين حاسمة في بعض مسائل الأحوال الشخصية	
١٥٥	رد اليمين	
١٥٥	شروط رد اليمين	
١٥٦	أثر رد اليمين	
١٥٦	النتائج المترتبة على حلف اليمين الحاسمة أو ردها	
١٥٦	الأمر الأول: إذا حلف الخصم اليمين الموجهة إليه يترتب على ذلك	
١٥٧	الأمر الثاني: إذ رد من وجهت له اليمين على خصمه	
١٥٧	مدى جواز أن يقوم من وجه اليمين وردت عليه أن يردها مرة أخرى على خصمه	

الفهرس

١٥٧	توجيه اليمين الحاسمة على سبيل الاحتياط	
١٦٠	تخير المحكمة بين دليل أو توجيه اليمين الحاسمة	
١٦٠	مدى جواز توجيه اليمين الحاسمة من المحكمة	
١٦١	مدى جواز توجيه اليمين الحاسمة في غير مجلس القضاء	
١٦١	مدى جواز الطعن في الأحكام الصادرة بناءً على اليمين الحاسمة	
١٦٢	الحالات التي يجوز فيها الطعن في الأحكام الصادرة بناءً على اليمين الحاسمة	
١٦٣	أحكام محكمة النقض	
١٨٢	الشرح والتعليق	مادة ١١٥
١٨٥	أهلية توجيه اليمين	
١٨٦	أهلية من توجه إليه اليمين	
١٨٧	من له الحق طلب توجيه اليمين الحاسمة	
١٨٧	خصوم لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة إليهم	
١٨٧	متى توجه اليمين الحاسمة	
١٨٨	مدى جواز توجيه اليمين الحاسمة على سبيل الاحتياط	
١٩٠	أحكام محكمة النقض	
١١٦	الشرح والتعليق	مادة ١١٦
١١٦	مدى جواز العدول عن اليمين الحاسمة	
٢٠١	الوقت الجائز فيه الرجوع عن توجيه اليمين	
٢٠٢	الأثر المترتب على الرجوع عن توجيه اليمين أو ردها	

٢٠٣	أحكام محكمة النقض	
٢٠٧	الشرح والتعليق	مادة ١١٧
٢٠٧	كيفية ثبوت كذب اليمين	
٢١٠	أحكام محكمة النقض	
٢١٦	الشرح والتعليق	مادة ١١٨
٢١٦	من هو الخصم الذي يقع منه النكول	
٢١٧	أثر النكول	
٢١٧	حجية النكول عن اليمين الحاسمة	
٢١٩	أحكام محكمة النقض	
٢٢٣	الشرح والتعليق	مادة ١١٩
٢٢٣	اليمين المتممة	
٢٢٥	الهدف من توجيه اليمين المتممة	
٢٢٥	شروط توجيه اليمين المتممة	
٢٢٦	الفرق بين اليمين المتممة واليمين الحاسمة	
٢٢٨	من يوجه اليمين المتممة ولمن توجه	
٢٢٨	حرية القاضي في تعيين شخص من يوجه إليه اليمين المتممة	
٢٢٨	أهلية الخصم الموجه إليه اليمين المتممة	
٢٢٩	متى توجه اليمين المتممة	
٢٢٩	مدى جواز الرجوع عن توجيه اليمين المتممة	
٢٢٩	حالات لا يجوز فيها توجيه اليمين المتممة	

الفهرس

٢٢٩	حجية اليمين المتممة، ومدى تقييد محكمة الموضوع بها بعد الحلف	
٢٣٠	فرض ثبوت كذب اليمين المتممة بعد حلفها	
٢٣٢	أحكام محكمة النقض	
٢٣٨	الشرح والتعليق	مادة ١٢٠
٢٣٩	الفرض الأول: إذا حلف الخصم اليمين المتممة	
٢٣٩	الفرض الثاني: نكول الخصم عن حلف اليمين المتممة	
٢٤١	أحكام محكمة النقض	
٢٤٤	الشرح والتعليق	مادة ١٢١
٢٤٤	يمين التقويم	
٢٤٤	شروط توجيه يمين التقويم	
٢٤٦	أحكام محكمة النقض	
٢٤٩	الشرح والتعليق	مادة ١٢٢
٢٥٠	أحكام محكمة النقض	
٢٥٤	الشرح والتعليق	مادة ١٢٣
٢٥٥	أحكام محكمة النقض	
٢٥٩	الشرح والتعليق	مادة ١٢٤
٢٦٠	الإعلان بالجلسة المحددة لحلف اليمين	
٢٦٠	هل تجوز الوكالة لحلف اليمين	
٢٦١	الحالات التي يعد فيها الخصم الموجه إليه اليمين الحاسمة ناكلاً	
٢٦٢	أحكام محكمة النقض	

٢٦٩	الشرح والتعليق	مادة ١٢٥
٢٧٠	أحكام محكمة النقض	
٢٧٤	الشرح والتعليق	مادة ١٢٦
٢٧٥	أحكام محكمة النقض	
٢٧٩	الشرح والتعليق	مادة ١٢٧
٢٧٩	كيفية الحلف	
٢٧٩	صحة اليمين	
٢٨١	أحكام محكمة النقض	
٢٨٦	الشرح والتعليق	مادة ١٢٨
٢٨٧	أحكام محكمة النقض	
٢٩٠	الشرح والتعليق	مادة ١٢٩
٢٩٢	أحكام محكمة النقض	
٢٩٥	الشرح والتعليق	مادة ١٣٠
٢٩٦	أحكام محكمة النقض	
٣٠٠	الباب السابع: المعاينة	
٣٠١	تمهيد وتأسيس	
٣٠٢	الشرح والتعليق	مادة ١٣١
٣٠٣	الجزاء المترتب على عدم تحرير محضر بإجراءات المعاينة	
٣٠٤	تعريف المعاينة	

الفهرس

٣٠٤	إجراءات الانتقال للمعاينة	
٣٠٥	مدى تقيد محكمة الموضوع بالقرار الصادر للانتقال للمعاينة	
٣٠٧	أحكام محكمة النقض	
٣١٢	الشرح والتعليق	مادة ١٣٢
٣١٣	أحكام محكمة النقض	
٣١٥	الشرح والتعليق	مادة ١٣٣
٣١٧	الشروط الواجب توافرها لقبول دعوى إثبات حالة	
٣١٨	المحكمة المختصة بنظر دعوى إثبات الحالة	
٣١٨	إجراءات رفع دعوى إثبات حالة	
٣١٩	المصلحة في دعوى إثبات حالة	
٣١٩	نظر دعوى إثبات حالة	
٣٢٠	الحكم في دعوى إثبات حالة	
٣٢٠	مصاريف دعوى إثبات حالة	
٣٢١	مدى جواز رفع دعوى إثبات حالة بصفة موضوعية	
٣٢١	مدى حجية الحكم الصادر في دعوى إثبات الحالة	
٣٢٢	مدى جواز الطعن بالاستئناف على الحكم الصادر في دعوى إثبات الحالة	
٣٢٤	أحكام محكمة النقض	
٣٢٦	الشرح والتعليق	مادة ١٣٤
٣٢٨	أحكام محكمة النقض	

٣٢٩	الباب الثامن: الخبرة	
٣٣٠	تمهيد وتأسيس	
٣٣١	الشرح والتعليق	مادة ١٣٥
٣٣٢	سلطة محكمة الموضوع في ندب خبير في الدعوى	
٣٣٤	بيانات يجب على محكمة الموضوع أن تذكرها في منطوق حكمها الصادر بندب خبير	
٣٣٥	تعويل محكمة الموضوع على تقرير خبير في دعوى أخرى	
٣٣٥	الحالات التي يجوز فيها ندب خبير	
٣٣٦	الحالات التي لا يجوز فيها ندب خبير	
٣٣٧	حالات بطلان تقرير الخبير	
٣٣٨	أحكام محكمة النقض	
٣٥٢	الشرح والتعليق	مادة ١٣٦
٣٥٣	مدى جواز عدم اختيار المحكمة أحد خبراء الجدول أو الخبراء الحكوميين المقبولين أمامها	
٣٥٤	حق الخبير من إعفاءه من المأمورية الموكولة إليه	
٣٥٤	مدى جواز عدم التزام مكتب خبراء وزارة العدل بمنطوق حكم المحكمة بندب خبير واحد في الدعوى	
٣٥٦	أحكام محكمة النقض	
٣٦٠	الشرح والتعليق	مادة ١٣٧
٣٦٠	تحديد شخص الملزم بأداء الأمانة	
٣٦٠	مدى جواز إلزام خصمين بأمانة الخبير	

٣٦١	الجزاء المترتب على عدم دفع أمانة الخبير	
٣٦٣	أحكام محكمة النقض	
٣٦٦	الشرح والتعليق	مادة ١٣٨
٣٦٧	أحكام محكمة النقض	
٣٦٩	الشرح والتعليق	
٣٦٩	صيغة اليمين التي يؤديها الخبير الغير مقيد اسمه في الجدول	مادة ١٣٩
٣٦٩	الجزاء المترتب على عدم تأدية الخبير الغير مقيد اسمه في جدول اليمين	
٣٧١	أحكام محكمة النقض	
٣٧٢	الشرح والتعليق	
٣٧٣	جزاء عدم قيام الخبير المنتدب في الدعوى المأمورية الموكولة إليه وكان لم يكن قد أعفي من أدائها	مادة ١٤٠
٣٧٣	مدى جواز أن يكون قرار إبدال الخبير ضمناً	
٣٧٤	أحكام محكمة النقض	
٣٧٦	الشرح والتعليق	
٣٧٧	الحالات التي يجوز فيها رد الخبير	مادة ١٤١
٣٧٨	التمسك بأسباب رد الخبير وتعلقه بالنظام العام	
٣٧٩	أحكام محكمة النقض	
٣٨٠	الشرح والتعليق	مادة ١٤٢
٣٨٢	أحكام محكمة النقض	

٣٨٤	الشرح والتعليق	مادة ١٤٣
٣٨٦	أحكام محكمة النقض	
٣٨٨	الشرح والتعليق	مادة ١٤٤
٣٨٩	أحكام محكمة النقض	
٣٩١	الشرح والتعليق	مادة ١٤٥
٣٩٣	أحكام محكمة النقض	
٣٩٤	الشرح والتعليق	مادة ١٤٦
٣٩٥	كيفية دعوة الخصوم أمام الخبير المنتدب في الدعوى	
٣٩٦	الجزاء المترتب على عدم إعلان الخبير الخصوم للحضور أمامه	
٣٩٨	أحكام محكمة النقض	
٤١٥	الشرح والتعليق	مادة ١٤٧
٤١٧	أحكام محكمة النقض	
٤١٩	الشرح والتعليق	مادة ١٤٨
٤٢٠	جزاء تخلف أحد الخصوم عن تنفيذ أي إجراء من إجراءات الخبرة في المواعيد المحددة من قبل الخبير المعين	
٤٢٢	جزاء تخلف من يحضرهم الخصوم أو من يرى هو سماع أقوالهم عن المثل أمام الخبير بغير عذر مقبول رغم تكليفه بذلك	
٤٢٢	شروط إعمال هذا النص	

١٢٧	تقدير القول من استمع (٢٥) الخبير في...	
١٢٨	أحكام محكمة النقض	
١٢٨	الشرح والتعليق	مادة ١٤٨
١٢٩	أحكام محكمة النقض	مكرر
١٢٩	الشرح والتعليق	
١٣٠	البيانات التي يجب أن يشمل عليها محضر أعمال الخبير	مادة ١٤٩
١٣١	أحكام محكمة النقض	
١٣٢	الشرح والتعليق	مادة ١٥٠
١٣٣	أحكام محكمة النقض	
١٣٤	الشرح والتعليق	
١٣٥	جزاء عدم قيام الخبير بإختيار الخصوم بإيداع تقريره	مادة ١٥١
١٣٦	أحكام محكمة النقض	
١٣٧	الشرح والتعليق	
١٣٨	الفرق بين الجزاء المقرر في نص المادة ١٤٠ من ١٤٨	مادة ١٥٢
١٣٩	القانون والجزاء المقرر في النص الراهن	
١٤٠	أحكام محكمة النقض	
١٤١	الشرح والتعليق	مادة ١٥٣
١٤٢	أحكام محكمة النقض	

٤٦٠	الشرح والتعليق	مادة ١٥٤
٤٦١	تقدير محكمة الموضوع لاعتراضات الخصوم على تقرير الخبير	
٤٦٢	الحالات التي لا يجوز فيها للمحكمة إعادة الدعوى للخبير	
٤٦٣	أحكام محكمة النقض	
٤٧٥	الشرح والتعليق	مادة ١٥٥
٤٧٧	أحكام محكمة النقض	
٤٧٩	الشرح والتعليق	مادة ١٥٦
٤٧٩	تجزئة تقرير الخبير	
٤٨٠	طرح تقرير الخبير وعدم التعويل عليه	
٤٨٠	الحالات التي تستطيع محكمة الموضوع الأخذ بتقرير الخبير بوصفه سبباً وحيداً للفصل في الدعوى	
٤٨٠	الحالات التي يتعين فيها على محكمة الموضوع طرح تقرير الخبير	
٤٨٢	أحكام محكمة النقض	
٤٩٢	الشرح والتعليق	مادة ١٥٧
٤٩٢	وقت الحصول على أتعاب الخبير ومصروفاته	
٤٩٣	أحكام محكمة النقض	
٤٩٥	الشرح والتعليق	مادة ١٥٨
٤٩٦	أحكام محكمة النقض	

٥٤١	الشرح والتعليق	
٥٤١	ميعاد التقادم من أمر تقدير أتعاب ومصاريفات الخبراء	١٥٩٦
٥٤٢	أحكام محكمة النقض	
٥٤٠	الشرح والتعليق	١٦٠٦
٥٤٢	أحكام محكمة النقض	
٥٤٠	الشرح والتعليق	١٦١٦
٥٤٠	أحكام محكمة النقض	
٥٤٢	الشرح والتعليق	١٦٢٦
٥٤٢	أحكام محكمة النقض	
٥٤١	باب ختامي المبدأ في الإثبات بوجه عام	
٥٤١	قواعد الإثبات والنظام العام	
٥١٢	الإثبات والقواعد القانونية العامة	
٥٢٢	صحة الإثبات	
٥٢٨	إجراءات الإثبات وتفيد المحكمة	
٥٢٩	الإثبات وإقامة الدليل	
٥٤١	سلطة المحكمة والإحالة إلى التحقيق	
٥٤٢	سلطة المحكمة وطرق الإثبات	
٥٤٢	الإثبات وأصناف الشهادة	
٥٤٤	صحة إثبات الأجرة	
٥٤٥	الإثبات والتأخير من الباطن	
٥٤٦	الإثبات والمسألة	
٥٤٨	الإثبات والصورية	
٥٤٩	الإثبات وصحة الأحكام	

٥٥٠	أثر الشهادة
٥٥١	الآراء التي تناولها المؤلف
٥٦٤	مصطلحات قانونية
٥٦٥	الإثبات بمعناه القانوني
٥٦٥	الإثبات القضائي
٥٦٥	الوضع الثابت أصلاً
٥٦٥	الوضع الثابت فرضاً
٥٦٥	المحررات الرسمية
٥٦٦	المحررات العرفية
٥٦٦	الخلف العام
٥٦٦	الخلف الخاص
٥٦٦	الدائن الحاجز
٥٦٦	دائنوا المفلس
٥٦٧	الدعوى البوليصية
٥٦٧	التزوير
٥٦٧	المضاهاة
٥٦٧	البيئة
٥٦٨	الشهادة السماعية
٥٦٨	الشهادة بالتسامع
٥٦٨	الشهادة بالشهرة العامة
٥٦٩	حجية الأمر المقضي
٥٦٩	قوة الأمر المقضي
٥٦٩	القرائن
٥٦٩	القرائن القانونية
٥٦٩	القرائن القضائية

الفهرس

٥٦٩	الإقرار
٥٧٠	الاستجواب
٥٧٠	اليمين
٥٧٠	اليمين الحاسمة
٥٧٠	اليمين المتممة
٥٧٠	يمين التقويم
٥٧١	الخاتمة
٥٧٢	المراجع